

الوثائق الهاشمية مصدرًا لدراسة الإدارة الأردنية في فلسطين في عهد الملك عبدالله بن الحسين بين عامي (1948 - 1951)

إبراهيم فاعور الشرعة¹، إيهاب محمّد علي زاهر²

<https://doi.org/10.54134/jjha.v16i3.655>

ملخص

ترتكز هذه الدراسة على الوثائق الهاشمية (أوراق الملك عبدالله بن الحسين)، التي اعتمدت مصدرًا لدراسة الإدارة الأردنية في فلسطين بين عامي (1948-1951م)؛ حيث تعالج مدة زمنية لها أهميتها في المجالات: السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، التي برزت من خلالها مرحلة جديدة في تاريخ الدولة الأردنية وارتباطها بفلسطين، ويبحث الدراسة في ملامح الإدارة الأردنية العامة في فلسطين، وتعرّفت دور الحكّام العسكريين، والدوائر الإدارية؛ والتنظيمات والتدابير في مجالات الاقتصاد والاجتماع والأمن. واستندت الدراسة على الوثائق الأردنية المنشورة التي جمعت ضمن سلسلة الوثائق الهاشمية؛ حيث جرى توظيف العديد من التقارير والرسائل والبرقيات والكتب الرسمية، التي غطت موضوع الدراسة بالدرجة الأساسية، وتوظيف ما ورد الصحافة، كما جرت دراسة المعلومات وتحليلها، ثم الخروج بنتائج تضمنتها الخاتمة.

الكلمات الدالة: الملك عبدالله بن الحسين، الأردن، فلسطين، الوثائق الهاشمية، الضفة الغربية، الجيش العربي.

المقدمة

تضم الوثائق الهاشمية (أوراق الملك عبدالله بن الحسين) مادة جديرة بالعناية والبحث، محورها إدارة الأردن لشؤون فلسطين (الضفة الغربية) بين عامي 1948-1951م؛ ولأهمية هذا الموضوع ودوره في مرحلة تاريخية مهمة من تاريخ العلاقة الأردنية - الفلسطينية، للتركيز على الإدارة الأردنية في فلسطين، وقراءة طبيعة الإدارة الأردنية خلال مرحلة انتقالية مهمة بعيد انتهاء الانتداب البريطاني، ونشوب الحرب العربية - الإسرائيلية في منتصف أيار عام 1948م، حتى وفاة الملك عبدالله الأول عام 1951م، وما رافقها من تطور الأوضاع على المستوى الإداري والسياسي في فلسطين وظهور كيان سياسي موحد للضفتين (الشرقية والغربية) في نيسان عام 1950م، انطلاقاً من الدور الذي تؤديه الإدارة الواعية في بناء الدول، وتثبيت دعائمها، وإعطائها الركائز القوية للأداء السياسي الناجح، ولا يمكن فهم أي كيان سياسي وتحليله بمعزل عن الإدارة، والمعروف أن الإدارة الأردنية في فلسطين استمرت عملياً بعد وفاة الملك عبدالله الأول حتى عام 1967م، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية، رغم أن الضفة الغربية بقيت جزءاً من الأردن حتى إعلان فك الارتباط الإداري والقانوني، الذي جرى في نهاية تموز عام 1988م.

¹ أستاذ في قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.

² محاضر غير متفرغ، ومشرف تربوي، وزارة التربية والتعليم.

تاريخ الاستلام: 2021/9/13، تاريخ القبول: 2021/12/9.

لقد خضعت فلسطين للإدارة العثمانية منذ عام 1516م حتى عام 1918م، واشتركت فلسطين مع شرقي الأردن في الخضوع لهذه الإدارة طوال أربعة قرون، وطبقت الإجراءات الإدارية في العهد العثماني نفسها على فلسطين وشرقي الأردن ضمن ولاية سوريا، وكان هناك تشابه بين الإدارة العثمانية وما طُبِّقَ من إجراءات إدارية في إمارة شرقي الأردن في ظل الانتداب البريطاني (1921م-1946م) وفي فلسطين خلال خضوعها للانتداب البريطاني (1918م-1948م)، خاصة في بعض الوظائف والتشكيلات الإدارية، مثل القضاء، ومنصب القائم مقام وصلاحياته، وهي امتداد للإدارة العثمانية. أما موضوع استمرار العمل بالقوانين العثمانية فيحتاج إلى مراجعة قانونية عميقة؛ حيث إن بعض القوانين نوقشت في المجلس التشريعي الأردني ابتداء من عام 1929م، وجرى تعديل بعضها، ثم شهدت فلسطين مرحلة ثانية من التطور الإداري تحت إدارة الانتداب البريطاني حتى عام 1948م؛ إذ شهدت فلسطين تغييرات في القوانين والأنظمة والتعليمات في عهد الانتداب، واستمرار العمل ببعضها في عهد الإدارة الأردنية، وسيُشار إلى ذلك في ثنايا هذه الدراسة. وتأتي أهمية هذه الدراسة في تناولها أوضاع الإدارة الأردنية في فلسطين بعيد انتهاء الانتداب البريطاني في منتصف أيار 1948م، وتناولها مرحلة زمنية مهمة أسهمت في التطور السياسي الحديث للدولة الأردنية في عهد الملك عبدالله بن الحسين (1921-1951)؛ إذ تطلعا على جوانب عديدة في الحياة الإدارية الأردنية ومؤسساتها.

كما تكمن أهمية الدراسة في اعتمادها على مادة وثائقية مهمة، هي (أوراق الملك عبدالله بن الحسين)، التي احتوت على العديد من المعلومات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

وتهدف الدراسة إلى إبراز دور الإدارة الأردنية في فلسطين في تطوير الحياة السياسية للدولة الأردنية وفلسطين، وإسهامها في إبراز الدوائر الإدارية على الصعد: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإبراز آثار الوحدة السياسية والإدارية للجوانب السابقة في الأردن، وقد جرى الاعتماد في هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي الوصفي التحليلي؛ إذ قرأ الباحثان الوثائق الهاشمية والمصادر الأساسية المتوفرة وحلَّها، كما استندا إلى على تحليل الفرضيات المقرونة بالاستنتاجات العامة والفرعية وصياغتها، إضافة إلى مقارنة الروايات مع بعضها بعضاً، والمقاربات التاريخية وفق سياق تاريخي يبحث في الأحداث التاريخية.

وعليه، فتجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية: ما أبرز التنظيمات الإدارية الأردنية في فلسطين؟ وما دور الإدارة الأردنية في التعاطي مع المرحلة السياسية الجديدة التي شهدتها فلسطين بعيد عام 1948م؟ وما أبرز الوظائف الإدارية المستحدثة في فلسطين؟ وكيف أسهمت الدوائر والمجالس المحلية في تنظيم مناحي الحياة في فلسطين؟ وهل انعكس دمج الإدارة الأردنية مع فلسطين على الأداء السياسي؟

وستتناول الدراسة المحاور الآتية:

أولاً- أهمية الوثائق الهاشمية (أوراق الملك عبدالله بن الحسين):

تميزت الوثائق الهاشمية (أوراق الملك عبدالله الأول) بشموليتها للعديد من الجوانب التاريخية المهمة في تاريخ الأردن الحديث والمعاصر، ومن هذه الجوانب: العلاقات الأردنية - العربية، وتاريخ الإمارة، ومؤسساتها، والاستقلال، والمؤسسات والإدارات الاجتماعية والاقتصادية بعد الاستقلال.

وتحتل الوثائق الهاشمية بكم كبير من المادة الوثائقية المتعلقة بالمسألة الفلسطينية؛ مما يؤكد التزام الهاشميين بفلسطين وإعطائها الأولوية والاهتمام؛ حيث خصص أكثر من مجلد لنشر الوثائق المتعلقة بالدور الأردني في فلسطين،

وتتناول هذه الأوراق والوثائق موضوعات وقضايا مختلفة على غرار: الثورة العربية الكبرى، والوحدة العربية، وجامعة الدول العربية، وبناء الدولة الأردنية الحديثة، والقوى السياسية الناشئة من موالية ومعارضة، ومشروع سوريا الكبرى، والقضية الفلسطينية، والعلاقات الأردنية - العربية، والعلاقات الأردنية - الإسلامية، والعلاقات الأردنية مع دول عالمية، وفي مقدمتها بريطانيا.

إن الوثائق الهاشمية سلسلة صدر منها (41) مجلداً، منها (17) مجلداً صدر في جامعة آل البيت بين عامي (1993-2001م)، وباقي المجلدات صدرت في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية منذ عام 2014م، عندما انتقل صدور السلسلة إلى مركز الوثائق، وما زالت السلسلة تصدر حتى تاريخه، وتقدم معلومات وثائقية مهمة تفسر دوافع التنظيمات والممارسات الإدارية ورسم ملامح السياسة الأردنية، وانعكاساتها على السياسة الخارجية الأردنية وعلاقاتها مع المجتمع الدولي، وأثر ذلك في النهج السياسي لتطور الأردن المعاصر.

وما يميز الوثائق الهاشمية عن غيرها أنها تتضمن موضوعات عديدة، منها: الوحدة العربية، والفكر العربي، وتطورات الثورة العربية الكبرى ومبادئها، والركائز التي قامت عليها، وبيعة الشريف الحسين بالخلافة في عمان عام 1924م (الوثائق الهاشمية، 1996: ص 13-24)، وبناء الدولة الأردنية الحديثة، ومراسلات الملك عبدالله (الأول) مع معاصريه، وتطلعات الملك عبدالله الوحديّة، وفكره السياسي، ودوافعه لقيام وحدة في بلاد الشام (مشروع سوريا الكبرى)، ودور الملك عبدالله في تحقيق المشروع، والمواقف العربية والدولية منه، وعوامل عدم نجاح المشروع. (الوثائق الهاشمية، 1993: 12، 26)

وورد في الوثائق الهاشمية نماذج من مذكرات الملك عبدالله الأول مع القادة العرب، والمشاريع العربية، والمواقف الدولية والعربية، منها، والمؤتمرات العربية، والقضايا العربية التي أثّرت في جامعة الدول العربية ابتداءً من عام 1945م، والمواقف الرسمية والشعبية من المشاريع الوحديّة. (الوثائق الهاشمية، 1994: 15، 29)

واحتوت الوثائق الهاشمية تفصيلاً عن فلسطين وإدارتها خلال الانتداب البريطاني (1918-1948)، وموضوعات سياسية وإدارية؛ من أبرزها غرب فلسطين الذين تعرّضوا لهجمات الاحتلال الإسرائيلي، والرسائل المتبادلة بين الملك عبدالله وجهاء فلسطين، ودور الملك عبدالله السياسي في التفاعل مع الأحداث التي جرت في فلسطين، ومنها معارك الجيش العربي عام 1948م، والنشرات الإخبارية، وبرقيات ورسائل الولاء والتأييد من أبناء فلسطين، كما احتوت موضوعات عن الأوضاع العسكرية، والهيئة العربية، والمراسلات مع القادة العرب، ومدى حرص الهاشميين على مدينة القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية. (الوثائق الهاشمية، 1995: 22، 23)

وتضمنت الوثائق الهاشمية مراسلات الملك عبدالله الأول للقيادة العسكرية في فلسطين، ومجموعة من الرسائل الصادرة عن الملك عبدالله الأول قائد الجيوش العربية في عام 1948م، وأحداث انتهاء الانتداب البريطاني، وتداعياته، ويحتوي على موضوعات تتناول الوضع العسكري والهدنة، والإدارة والموظفون في فلسطين (الوثائق الهاشمية، 1995: 20، 37)، كما تضمنت الوثائق الهاشمية رموز الإدارة، وجامعة الدول العربية وقراراتها، والجهود الدبلوماسية الأردنية حول الصراع على فلسطين، وأحوال الطوائف الاجتماعية في القدس، ومعارك الجيش العربي، وأسماء الحكام العسكريين في فلسطين، وأسس اختيارهم، ودرجاتهم، والدوائر الإدارية الأردنية في فلسطين، والأنظمة الأردنية المعمول بها في فلسطين بعد حرب عام 1948م، والموظفين ومسمياتهم ودرجاتهم (الوثائق الهاشمية، 2015: 13، 35)، وهناك وثائق

تناولت التمهيد لوحدة الضفتين نهاية عام 1949م وبداية عام 1950م، وجهود الملك عبدالله في الحفاظ على مدينة القدس. (الوثائق الهاشمية، 1998: 10، 20)

ولم تقتصر الوثائق الهاشمية على معلومات سياسية، بل تناولت موضوعات أخرى، منها إدارة السكة الحديدية الحجازية، والإجراءات المتخذة حول سكة الحديد، وعمليات النقل والتسليم، والإدارات الفرعية، وتدابيرها الإدارية، والتحديات التي واجهتها، ومشاريع القوانين للسكة، وصلاحيات المجلس التنفيذي، وتسيير خطوط السكة الحديدية الحجازية، والموقف الفقهي من استملاك أراضي السكة. (الوثائق الهاشمية، 1996: 13، 27)

وغطت الوثائق الهاشمية جانباً كبيراً من العلاقات الأردنية - العربية، والعلاقات الأردنية - الدولية؛ حيث ضمت بين ثناياها المراسلات بين الأردن وهذه البلدان في المناسبات الوطنية والرسمية، وقدمت معلومات عن العلاقات الدبلوماسية الأردنية - العراقية، والمفاوضات بين البلدين، والمعاهدات والاتفاقيات، والتقارير الإدارية (الوثائق الهاشمية، 1997: 9، 27)، إضافة إلى القضايا التي نوقشت بين الجانبين الأردني - العراقي، من مثل: القضايا العشائرية، ورسم الحدود، والحوادث المختلفة، وضمت المذكرات بين البلدين، وتبادل المندوبين، ومشكلة الحدود (الوثائق الهاشمية، 1997: 9، 27)، إضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات، كالعلاقات الأردنية - السعودية (1344 هـ - 1371 هـ / 1925م - 1951م)، والعلاقات الأردنية - المصرية بين عامي (1925م - 1951م). (الوثائق الهاشمية، 1998: 9، 10)

واشتملت الوثائق الهاشمية على موضوع خط البترول الممتد عبر أراضي الأردن، مثل (خط حيفا - بغداد)، ومشاريع النقل والاستيراد، وإدارة الخط، والتدابير المتخذة لأجله، وأوضاع النقل، والمحطات حول الخط، وإسهاماتها الاقتصادية، وخط أنابيب البترول، وامتداده، وتشغيله، ومدى استفادة الأردن منه، والمحطات القريبة منه، وحصص البلدان العربية، والبرقيات المتبادلة بين الأردن وأطراف عربية ودولية، وتشغيل الخط المار في الأراضي الأردنية وربطه بحيفا. (الوثائق الهاشمية، 1999: 12، 29)

ولا شك في أن الوثائق الهاشمية أبرزت أسماء القبائل العربية، ودور الملك عبدالله في التعامل مع رموز القبائل والعشائر، والقوانين التي شرعت خدمة للعشائر الأردنية؛ ومسألة إسكانهم، وجهود الملك عبدالله في تنظيم العشائر البدوية، وحل قضاياها، وتشكيل لجنة الإشراف على البدو، ودورها، ومخصصاتها المالية، وأهم القضايا التي أسهمت لجنة الإشراف على البدو في حلها، وأظهرت الوثائق أهم نشاطات اللجنة والتوصيات القانونية والإصلاحية من قبل اللجنة، وزيارات الملك المختلفة للعشائر، ودوره في توجيه القضاء العشائري، وأسماء قضاة العشائر، والمسائل والقضايا التي كلفوا بها. (الوثائق الهاشمية، 2001: 9، 12)

وعند الحديث عن القناصل؛ فإن الوثائق الهاشمية أبرزت معلومات مهمة حول تعيين القناصل، والإجراءات المتبعة، ودور القنصليات في القدس، والتمثيل الدبلوماسي بين الأردن والدول الأخرى كاليابان مثلاً، وأبعادها، وأساليب الخطاب الدبلوماسي، والاتفاقيات مع دول الجوار، والمعاهدات المبرمة مع حكومة الانتداب البريطاني عام 1928م، والبيانات المشتركة، والاتفاقيات التجارية مع العراق. (الوثائق الهاشمية، 2014: 13، 28)

وأمدتنا الوثائق الهاشمية بمعلومات وافرة عن النواحي المالية في إمارة شرقي الأردن، ودور المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) في التنسيب بالموازنات العامة، والتدابير المالية والقانونية للموازنة العامة، والعلاقة مع المعتمد البريطاني، وإدارة المال العام، والنفقات والواردات، وبيئت بشكل مفصل لوائح الموازنات العمومية لمالية إمارة شرق الأردن، ونفقاتها وإيراداتها، والقوانين الخاصة المؤقتة، ودواعي تشريعها، والمصادقة عليها، وهناك جداول توضح الجوانب المالية

والمشتريات، والمشاريع التنموية التي دعمتها الموازنة، والأوضاع المالية في عهد الإمارة، وإدارة صندوق الأمة، وأجهزته الإدارية، والموظفين، ودعمه للمشاريع التنموية في مناطق مختلفة في الإمارة. (الوثائق الهاشمية، 2018: 12، 21) وتطلعنا الوثائق الهاشمية على معلومات عن دائرة مهمة من دوائر إمارة شرقي الأردن، هي دائرة النافعة والمراسلات بين الدائرة والديوان الأميري (الملكي) الهاشمي، واستقطاب الكفاءات، وتطور إدارة الهندسة في البلديات، والمشاريع المنجزة، والكادر الفني والإداري لدائرة النافعة، والمشكلات والتحديات التي واجهت الدائرة. (الوثائق الهاشمية، 2019: 12، 31)

وفي الحديث عن دائرة الأوقاف رصدت الوثائق الهاشمية يجد الباحث معلومات مهمة عن عمليات تسجيل الأراضي من قبل أصحابها، ووقفها على الجوامع والمساجد، والمدارس، وعملية إدارة الوقف، ودور مجلس الأوقاف الأعلى، والقضاة، والتدابير المتبعة والضوابط الشرعية للوقف، وأنواع وأشكال الوقف (الوثائق الهاشمية، 2020: 9، 21)، ومن خلال الاطلاع على الوثائق الهاشمية بمعلومات بيانية نادرة عن جداول معدلات سقوط الأمطار ومواسمها، ومشاريع الحصاد المائي، وانعكاس سقوط الأمطار على قطاع الزراعة، والانتاج، وأماكن انتشار وإقامة الآبار الارتوازية في مناطق مختلفة من الأردن. (الوثائق الهاشمية، 2019: 12، 19)

وقبل الشروع في تفصيل محاور موضوع الدراسة لا بد من تحليل الوثائق الهاشمية وقراءتها في ما أوردها من وثائق حول الدور الأردني في فلسطين على المستويين: (العسكري والإداري)؛ إذ يتناول المجلد السادس من الأوراق الهاشمية محوراً مهماً في تاريخ الدولة الأردنية وعلاقتها مع الأقطار العربية عامة وفلسطين خاصة؛ حيث يتناول الحياة الإدارية الأردنية في فلسطين في مرحلة انتقالية مهمة، بدأت بانتهاء حرب عام 1948م، وانتقالها إلى وضع إداري جديد ضمن كيان سياسي موحد للضفتين، وما يميز الوثائق الهاشمية في هذا المحور الإجراءات الإدارية المتسلسلة التي اتخذها الملك عبدالله بإصداره العديد من الإرادات الملكية السامية، بتعيين رجالات الإدارة الأردنية في فلسطين (الصفة الغربية)، وجرى ترتيب الوثائق الهاشمية في هذا المجلد على بابين، تناول أولهما الإرادات الملكية التي صدرت في أثناء حرب عام 1948م، وحتى آخر إرادة للملك عبدالله في 16 نيسان عام 1951م، وبلغ مجموع هذه الإرادات 364 وثيقة، تضمنت نص الإرادة والإجراءات المتخذة؛ لتصديقها وتوقيعها من قبل رئاسة الوزراء، والديوان الملكي الهاشمي؛ حيث أمدتنا هذه الإيرادات بمعلومات عن نوعية الإجراءات الإدارية المتبعة، وعرفتنا النمط الإداري المتسلسل آنذاك.

ويبدو من خلال قراءة هذه الإرادات أن اختيار الموظفين كان مدروساً، ويعتمد على عدة عناصر، منها: المقدرة والخبرة المدنية، والجدارة العسكرية في آن للضرورة التي فرضتها طبيعة الوضع في فلسطين، وفي هذا الاختيار ضماناً لتأمين كوادر بشرية ذات أداء حازم ومتميز ومتفهم في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ الدولة الأردنية، ويكشف هذا الاختيار مدى قدرة الملك عبدالله والحكومة الأردنية على فرز طاقات الكوادر البشرية، ووضع معيار للكفاءة المناسبة في المكان المناسب وتوظيفها بما يخدم المصلحة العامة.

أما الباب الثاني فاحتوى على وثائق أوضحت دوافع هذه الإرادات، وشرحت الوضع الحقيقي القائم في المنطقة العربية، وبالذات في فلسطين، وبعض وثائق هذا الباب الرسمية تمثل آراء الملك عبدالله نفسه، في حين تتميز بعض وثائق هذا الباب في أنها قدمت لنا وثائق لبعض الشهادات الأهلية، التي تحلل الوضع القائم بتلقائية ومصداقية، وتعطي القارئ صورة واقعية، وتساعد على فهم دوافع الإرادات الملكية، وتعطيه المفاتيح لفهم الخط السياسي الذكي الذي انتجه

الملك عبدالله الأول في إدارته المدنية لفلسطين (الضفة الغربية) ومدينة القدس في هذه المرحلة التاريخية الحرجة. كما تتبع أهمية وثائق المجلد السادس في أنها تقدم إضاءة مهمة على طبيعة فكر الملك عبدالله السياسي، والمعايير في اختيار الكوادر الإدارية التي تترجم سياسته وفكره ومقدرته السياسية، التي أثبتت وعيه وتقدمه في زمنه، وسنورد هنا بعض موضوعات الإيرادات الملكية الواردة في الوثائق الهاشمية؛ لإظهار مدى أهميتها؛ حيث تناولت الإيرادات الملكية تعيينات وانتقالات الحكام العسكريين في فلسطين (الضفة الغربية) ومدينة القدس، وأماكن توزيعهم، وتاريخ صدور كتاب التعيين، ورقم الوثيقة، مثل تعيين بهجت طيارة¹ حاكمًا عسكريًا في رام الله.

وأمدتنا الوثائق بمعلومات عن التعيينات في المؤسسات العسكرية والمدنية في فلسطين، وأماكن وجودها، وتاريخ بداية التعيين، ورقم الوثيقة، مثل تعيينات الحكام العسكريين، والمتصرفين، والقائم مقامين، واستبدال عدد من الوزراء من الضفتين الشرقية والغربية، فمثلاً جرى تعيين عزمي بك النشاشيبي في محطة الإذاعة في رام الله، والتعيينات للإذاعة من المحررين للنشرة الإخبارية (الوثائق الهاشمية، 1995: 78)، ونقل وزراء ليحلوا محل وزير العدلية فلاح باشا المدادحة.²

وزخرت الوثائق الهاشمية بمعلومات حول تعيينات المديرين في المؤسسات الحكومية، وأماكن توزيعهم في المدن الفلسطينية، مثل مديري الأحوال والجوزات، والجمارك، والعمل، وأيضاً تعيينات موظفي الدوائر الحكومية، كدائرة الصحة، ودائرة الزراعة، ومديرية النافعة، ودائرة الجمارك، ودائرة الآثار، ودائرة الأراضي والمساحة في فلسطين، واستطعنا من خلال هذه الوثائق معرفة التعيينات في المحاكم المركزية، والشرعية، والنظامية، والتعيينات في المدارس، والشؤون الاجتماعية، كما أمدتنا الوثائق الهاشمية بمعلومات حول الترفيعات في الجيش العربي، وانتقالات بين الحكام العسكريين، مقرونة بنص الإرادة الملكية السامية، ومتضمنة رقم الوثيقة المكون من خانتين، وكانت الإرادة الملكية مؤرخة. (الوثائق الهاشمية، 1995: 82)

واشتملت الوثائق الهاشمية على التكاليفات الملكية بإنهاء خدمات بعض الوزراء للقيام بأعمال الحاكم الإداري العام بفلسطين، وتعيين بديل له، كما اشتملت على التوصيات بإعطاء الصلاحيات للحكام العسكريين في فلسطين مؤرخة وموقعة بالتوقيع الملكي (الوثائق الهاشمية، 1995: 87)، وتضمنت المراسلات الرسمية بين الحكومة والديوان الملكي، ونص الاستقالة من بعض الحكام العسكريين، والموافقات الملكية على طلبات الاستقالة، مثل الاستقالة المقدمة من عمر باشا مطر³، وقدمت الوثائق معلومات حول تشكيل المجالس والهيئات المستقلة، مثل تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، وتعيين رئيس له، وتعيين المفتين في القدس والمدن الفلسطينية الأخرى. (الوثائق الهاشمية، 1995: 88، 95)

(1) ولد الفريق بهجت طيارة في بيروت عام 1895 م، وتوفي عام 1962 م، وكان أول مدير أمن عام في الأردن، عضو مجلس الأعيان الأردني السادس. تولى إدارة الأمن العام في عام 1950؛ حيث جرى تعريب قيادة الجيش العربي، وكان الأمن العام مرتبطاً بالجيش ثم صدر قانون لفصل الأمن العام عن الجيش، وجرى تعيين طيارة أول مدير أمن عام، وكان وقتها أمير لواء، انظر: موقع مديرية الأمن العام، <https://www.psd.gov.jo>

(2) فلاح محمد المدادحة مواليد مدينة الكرك عام 1900، وزير الداخلية الأسبق الذي تولى عدة مناصب وزارية في عهد الملك المؤسس عبدالله الأول بن الحسين والملك طلال بن عبدالله، كما تولى عدة مناصب وزارية في عهد الملك الحسين بن طلال، صحيفة الدستور، عمان، 17-11-2012.

(3) عمر باشا مطر آل الحصان مواليد مدينة معان عام 1889 م، وهو ابن الشيخ سليمان مطر آل الحصان، كان عمر باشا عضواً في مجلس النواب الأردني الثاني 1950-1951 م. انظر: وكالة وفا للمعلومات الفلسطينية، مادة خلفية تاريخية 1948-1967 م.

ولم تخلُ الوثائق الهاشمية من مقترحات المديرين في الدوائر الحكومية بالمدن الفلسطينية المقدمة للملك عبدالله (الأول)، وموافقة الملك عليها؛ فمثلاً صدرت إرادة ملكية بالموافقة المقترحات المقدمة من مدير المحكمة الشرعية بمدينة القدس بشأن صلاحيات محكمة الاستئناف الشرعية بالمدينة (الوثائق الهاشمية، 1995: 105)، وفي مجال التعليم قدمت الوثائق الهاشمية معلومات حول تعيينات عدد من المعلمين، وترفيغ الموظفين، وتحديد وصفهم الوظيفي، ودرجاتهم، وقرارات ترفيعهم، فمثلاً جرى تعيين مفتشة مدارس البنات في الضفة الغربية من الدرجة الخامسة، كما قدمت الوثائق لنا قيمة رواتب الموظفين وتحديد وفق درجاتهم، مثل تحديد راتب مفتي القدس بالدرجة الخصوصية. (الوثائق الهاشمية، 1995: 20، 27)

واحتوت الوثائق الهاشمية على جوانب اقتصادية مهمة؛ إذ اطلعتنا على صورة أوضاع الموازنة العامة، والنفقات المخصصة لدفع مرتبات موظفي الدوائر، والإجراءات المالية المتبعة، فمثلاً تشير إحدى الوثائق إلى تنسيب قاضي قضاة القدس إلى الحكومة الأردنية بعدم وجود مخصصات مالية لمفتي القدس حسام جار الله.⁴ (الوثائق الهاشمية، 1995: 23، 26)

وجاء في الوثائق الهاشمية قوائم أسماء الوظائف الإدارية في مدن الضفة الغربية، والتدابير الإدارية المتخذة في حالات انتداب موظفين ونقلهم، واستبدالهم، وإجازاتهم؛ مثل وظائف دائرة الجمارك والمكوس التي تضم المدير ومساعديه، ومفتشي التجارة، ومسجل الشركات والعلامات التجارية (الوثائق الهاشمية، 1995: 14، 19)، وأشارت الوثائق الهاشمية إلى الوظائف التي استحدثتها الإدارة الأردنية في الضفة الغربية، ومن أبرزها منصب ناظر الحرم الشريف، والحارس السامي للأماكن المقدسة، ومركزه القدس، وأيضاً تشكيل اللجان المستقلة، مثل لجنة الهدنة المشتركة، وتأمين مخصصات لها. (الوثائق الهاشمية، 1995: 16، 27)

وعرضت لنا الوثائق الهاشمية في الباب الثاني من المجلد السادس الاتفاقيات المبرمة بين الضفتين، في مجال النقل والمواصلات؛ حيث تضمنت نصوص اتفاقيات سير السيارات بين الضفتين، وصدر الموافقة الملكية عليها، وقرارات المجلس التنفيذي، وبنود الاتفاقيات المتفق عليها (الوثائق الهاشمية، 1995: 407، 495)، واحتوت في هذا الباب أيضاً على العديد من بركات التأييد والدعم من قبل الأهالي فيما يتعلق بتعيينات الإدارة الأردنية وبالذات من قبل وجهاء فلسطين، والجمعيات، وهيئة العلماء، كما شملت البرقيات الواردة من الضباط الأردنيين حول الأوضاع الأمنية، والشرطة، وتوصياتهم، مثل كتاب الضابط فايز بك الإدريسي إلى الملك عبدالله الأول حول وضع الأمن في فلسطين، وإمكانية استمرار الضباط في عملهم، ووضع رواتب لهم. (الوثائق الهاشمية، 1995: 17، 22)

وقدمت الوثائق الهاشمية العديد من بركات الاحتجاج من قبل بعض الجمعيات، ووجهاء فلسطين حول مقررات

(4) حسام جار الله: ولد في القدس، وتولى رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، وهو المجلس الذي كان له شأن في توجيه الحركة الوطنية في فلسطين إلى جانب إشرافه على المحاكم الشرعية والأوقاف، وعندما قرّرت حكومة الانتداب رفع الإمارة الأردنية في بدايات تأسيسها بعدد من أصحاب الخبرة من رجالات فلسطين لإشغال مناصب وزارية في حكومة إمارة شرق الأردن وقع اختيارها على عارف العارف والشيخ حسام الدين جار الله، وشغل الشيخ حسام الدين جار الله منصب ناظر العدلية "وزير العدلية" وقاضياً للقضاة في حكومة الرئيس حسن خالد أبو الهدى الصيادي المشكّلة في 1926/7/26م، وبعد عودته إلى القدس الشريف. انظر: صحيفة الدستور، عمان، 20 أيار 2012م.

جامعة الدول العربية عام 1948/1949م، التي عرضت على الملك عبدالله الأول، كما تضمنت الكتب الصادرة عن رئيس أركان حرب الجيش العربي الأردني كلوب باشا (Glūbb Bāshā) إلى رئاسة الوزراء، المتضمنة شرح رئيس الأركان عن أعمال بعثة الصليب الأحمر الدولية بجنيف، وأخبار القوة المصرية في الخليل، وبيت لحم عام 1948م، والوضع الإداري هناك، وأيضاً الكتب الصادرة عن مدير الصحة، والمتضمنة كشف كامل بأعمال إدارة الصحة العامة في القدس وخدماتها الطبية. (الوثائق الهاشمية، 1995: 23، 27)

وكشفت الوثائق موضوع الدراسة عن المراسلات بين الملك عبدالله الأول وقيادة الجيش المصري بفلسطين حول الوضع الإداري لمدن الضفة الغربية؛ "وأن الإدارة مناطة بالجيش العربي الأردني"، ووضع القوة المصرية في فلسطين، والتنسيق المشترك معها، وبرقيات الاستياء من الممارسات في الإدارة المصرية بفلسطين، ونصائح الملك عبدالله الأول لقيادة جيشه في التعامل مع القوة المصرية (الوثائق الهاشمية، 1995: 28)، وهناك معلومات وافرة في الوثائق من برقيات الثناء والشكر من المدن الفلسطينية المختلفة الموجهة للملك عبدالله، مثل برقيات الشكر الواردة من وجهاء بيت جبرين، وكذلك المطالبات بتعيين قضاة من العلماء، ومدراء عاميون، ومأموري أوقاف وغيرهم. (الوثائق الهاشمية، 1995: 27، 30)

وتضمنت الوثائق العرائض المقدمة للملك عبدالله الأول التي تصف الأوضاع المعيشية التي تمر بها المدن الفلسطينية من نقص الخدمات، وغلاء المعيشية، كما تضمنت المقترحات المقدمة للملك عبدالله حول تخصيص واردات الجمارك الفلسطينية رواتب للموظفين، وعكست صورة الأوضاع الاقتصادية؛ إذ كشفت عن الجهود المبذولة للإدارة الأردنية في تحسين الأوضاع المعيشية للأهالي بفلسطين، فقد تابعت الإدارة الأردنية أحوال الزراعة، وحصرت حاجات المزارعين لتأمين زراعة أراضيهم، وجدولة القرى الزراعية في فلسطين وحاجاتها الزراعية من البذار بالتنسيق مع الحاكم الإداري الأردني، كما عكست المطالبات بتعيين لجان قانونية في فلسطين لوضع المشاريع القانونية الملائمة، والتوصيات بعرضها على مجلس النواب. (الوثائق الهاشمية، 1995: 27، 30، 31)

وخصّص المجلد الخامس من الوثائق الهاشمية المكوّن من أربعة أقسام لشرح الأوضاع العسكرية في فلسطين عام 1948م، ودور الجيش العربي الأردني فيها؛ حيث اشتمل على وثائق ضمت برقيات ورسائل الاستغاثة والاستجداء الواردة إلى الملك عبدالله الأول من مدن وقرى فلسطين، البالغ عددها سبعون برقية، كما اشتملت على ردود الملك عبدالله الأول على البرقيات المطالبة بالنجدة، وعكست هذه البرقيات الثقة الشعبية بالجيش العربي الأردني؛ لتأمين حمايته من العصابات الصهيونية. (الوثائق الهاشمية، 1995: 9)

كما بيّنت الوثائق الهاشمية حجم حملات التبرع والتطوع المقدمة من قبل الأردنيين لأجل فلسطين التي تترجم وحدة المشاعر بين الشعبين، والوحدة الروحية بين الضفتين، ورصدت أماكن المعارك الأردنية في فلسطين ضد العصابات الصهيونية، وبرقيات التعازي لشهداء الجيش العربي، والدور الكبير الذي لعبه الجيش العربي في معارك فلسطين، مروراً بمعارك شهر أيار عام 1948م، وانتهاء الانتداب البريطاني، وقيام الكيان الصهيوني (إسرائيل) 1948م، وتميزت الوثائق بإيراد النشرات الإخبارية العسكرية من القيادة العامة للجيش العربي الأردني، كما تضمنت نشرات إخبارية مترجمة من اللغة العبرية إلى اللغة العربية لسير المعارك، وللجوانب السياسية المتعلقة بالأحداث العسكرية على أرض فلسطين. (الوثائق الهاشمية، 1995: 15)

ولم تخفِ الوثائق الهاشمية الملاحظات العسكرية للملك عبدالله خلال معارك 1948م، والبرقيات المتبادلة بين الملك

عبدالله ورؤساء الدول العربية، وهناك وثائق تتعلق بالهدنة وتفصيلها في عام 1949م (الوثائق الهاشمية، 1995: 12، 16)، إضافة إلى البرقيات الحربية الواردة من القيادة العسكرية حول سير معركة القدس، وتحذيرات الملك عبدالله من ضبايح المزيد من الأراضي الفلسطينية، وضرورة ايجاد تمويل للفلسطينيين اللاجئين، وإعانتهم إلى مناطقهم، وهناك العديد من البرقيات والرسائل العسكرية وموضوعها الولاء والتأييد لقيادة الملك عبدالله للجيش العربي، وكذلك برقيات التأييد الواردة من الدول العربية إزاء مواقف الملك عبدالله من القضية الفلسطينية (الوثائق الهاشمية، 1995: 21، 22)، واشتملت الوثائق على مراسلات الملك عبدالله مع كل من: الملك عبد العزيز آل سعود، والملك فاروق، والرئيس الأمريكي روزفلت (Roosevelt)، ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل حول المسألة الفلسطينية، وكذلك مراسلاته مع أعضاء الهيئة العربية العليا. (الوثائق الهاشمية، 2015: 13)

واشتملت الوثائق الهاشمية على معلومات تناولت القضية الفلسطينية، من أبرزها مؤتمر أنشاص في سوريا، ومؤتمر الضرائب والأراضي في فلسطين، والعلاقات مع زعماء وأحزاب فلسطين، التي تتعلق بالمساعي التي بذلت في سبيل عقد ميثاق جامعة الدول العربية، ومشاريع المقدمة من الجامعة، وموقف الملك عبدالله الأول منها. (الوثائق الهاشمية، 2015: 12، 13)

وزحرت الوثائق الهاشمية بمقابلات الملك عبدالله مع الصحافة (العربية والعالمية)، والأسئلة الموجهة إليه، وإجاباته باللغتين العربية والإنكليزية، والموقف من تشكيل حكومة عموم فلسطين ومركزها غزة عام 1949م (الوثائق الهاشمية، 2015: 13، 14)، والأوضاع في فلسطين، وأوضاع الجيش العربي الأردني في مرحلة ما بعد الهدنة، ومبادرة مصر للهدنة مع إسرائيل، والتعليمات العامة بخصوص الوضع العسكري على أرض فلسطين، والمفاوضات في جزيرة رودس، ومشروع إعادة الحياة المدنية في فلسطين، والتدابير المتخذة حول ملف اللاجئين، واللجان المشكلة لحل القضية الفلسطينية، وتوجيهات الملك عبدالله للوفد الأردني المشارك في دورة جامعة الدول العربية في عام 1948م. (الوثائق الهاشمية، 2015: 13)

وما يلفت الانتباه أن الوثائق الهاشمية احتفظت بنص العديد من رسائل الملك عبدالله للقيادة العسكرية في فلسطين، والرسائل الصادرة عن الملك عبدالله الأول قائد الجيوش العربية في عام 1948م، وعن أحداث فلسطين بعيد انتهاء الانتداب البريطاني، واحتوت الوثائق أيضاً على موضوعات تناولت الوضع العسكري والهدنة، والإدارة والموظفين في فلسطين، ورموز الإدارة، وجامعة الدول العربية وقراراتها، والجهود الدبلوماسية الأردنية حول الصراع العربي - الإسرائيلي في فلسطين، وأحوال الطوائف الاجتماعية في القدس، ومعارك الجيش العربي في القدس وغيرها من المعارك. (الوثائق الهاشمية، 2015: 13)

ويلاحظ من خلال عرض ما تضمنته الوثائق الهاشمية التي تناولت الشأن الفلسطيني مدى أهمية هذا الموضوع لدى الأسرة الهاشمية، التي أودعت جثمان الشريف الحسين بن علي في ثرى الأقصى المبارك، كما يلاحظ عليها مدى الرؤية الثاقبة للملك عبدالله (الأول)، وتقدم تفكيره، الذي استند إلى خلفيته في قيادة أحداث حروب الثورة العربية الكبرى، وإلى مشروعية دفاعه عن وحدة بلاد الشام؛ للحفاظ على فلسطين وعلى مدينة القدس ومقدساتها، وشكّلت مخاوفه على مصير فلسطين وأهلها الهاجس الدائم له، وهذا واضح من خلال مراسلاته التي تجاوزت العالم العربي إلى العالمين: الإقليمي والدولي، برؤية انطلقت من عرويته ومن انتمائه للبيت الهاشمي.

ثانيًا - نظرة في العلاقات الأردنية - الفلسطينية:

تشكلت الدولة الأردنية في بقعة جغرافية تضاعلت فيها المقومات الأساسية التي تساعد على تشكل دولة بمعزل عن العوامل الخارجية، وهذا الأمر شكل مدخلًا أساسيًا بين إمارة شرقي الأردن وفلسطين، وتُبيّن علاقات الطرفين على جملة من العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وأصبحت علاقة الأردن في فلسطين منذ عهد الملك عبدالله مصيرية وعضوية على الدوام، فالتركيبة السكانية لفلسطين والأردن وما لها من امتدادات عائلية، وعشائرية لعبت دورًا حاسمًا في هذه العلاقة (أبو الشعر، 2013: 14، 23)، خصوصًا الامتداد الملاحظ للعائلات في كلا البلدين، وهذا الامتداد العائلي أمر طبيعي عند النظر لطبيعة المنطقة قبل ظهور الكيانات السياسية الحديثة، التي برزت مع ظهور الاستعمار الحديث، وما رافقه من تقسيم المنطقة العربية، ولكن الأحداث التي شهدتها المنطقة في أوائل القرن الماضي، أدت إلى إفرازات جديدة؛ بسبب ما عرف باتفاقية سايكس-بيكو 1916م، التي تضمنت تقسيمًا للمنطقة العربية بين الدول الاستعمارية في ذلك الوقت (بريطانيا وفرنسا) الأمر الذي ترتب عليه بروز كيانات سياسية عربية متعددة منها : إمارة شرق الأردن، وسوريا، ولبنان، وفلسطين. (المجالي، 2014: 19، 26)

وجاءت النكبة في عام 1948م حدثًا تاريخيًا مهمًا لأمس الفلسطينيين والأرض الفلسطينية، والمنطقة العربية المحيطة بفلسطين، وشكل عاملاً إضافيًا وأساسياً في مسألة التداخل والترابط التاريخي بين فلسطين والأردن؛ حيث استقبل الأردن دفعتين من اللاجئين الفلسطينيين، وأقيمت عشرة مخيمات ضمت مئات الآلاف من اللاجئين، وقد تغيرت التركيبة السكانية للأردن بعد حرب عام 1948م بسبب الهجرة والوحدة بين الضفتين والنزوح الفلسطيني، الأمر الذي انعكس على البنية الاجتماعية، وأوجد ما يُعرف بالخصوصية الاجتماعية والسياسية. (العارف، 1986: 32، 42)

وبرز تطور مهم على الأوضاع السياسية في فلسطين عام 1949م؛ حيث أرسلت المفوضية الأردنية في مصر برئاسة رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى⁽⁵⁾ رسالة إلى الملك عبدالله يبلغه فيها ضرورة ضم الجزء العربي من فلسطين إلى المملكة الأردنية، وإعلان الوحدة نهاية العام؛ "لأن أبا الهدى لاحظ عدم تراجع الحكومة المصرية عن دعمها لإنشاء حكومة عموم فلسطين في غزة" (العارف، 1986: 45، 49)، والاتجاه للاعتراف بالأمر الواقع؛ أي الرجوع عن فكرة إيجاد حكومة فلسطينية، وقبول ضم ما يخضع للسيطرة الأردنية، "وما تحت أشغال المصريين إلى مصر، وتكون النتيجة زوال حكومة غزة"، واقترح رئيس الوزراء أبو الهدى تأليف لجنة من الخبراء وإعطاء التعليمات إليها لتتظّر في قضية فلسطين بالنسبة للوقائع، مراعية في ذلك مصلحة عرب فلسطين ومصالح الدول العربية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1949: 52، 68)، "وتتظّر فيما يجب مطالبتة من أراضي لا زالت تحت أشغال اليهود على أمل الرجوع إلى تقسيم عام 1947م أو إجراء مبادلات في الأراضي بين الجانبين كما صرحت الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الطبيعي أن اللجنة ستبحث أمر الجزء العربي الذي تحت سيطرة الأردن"، وكلفت اللجنة بتقديم مقترحات إلى اللجنة السياسية، وهناك سيدرس ويقرر شيء بخصوصه، وأكد أبو الهدى أيضاً "أن أي قرار لا يتناسب مع السيطرة الأردنية على الجزء العربي سيكون مرفوض، ويتم تنفيذ إعلان الضم، وليس هنالك من يستطيع الحيلولة دون التنفيذ سوى أحمد حلمي والحاج أمين

(5) توفيق أبو الهدى من مواليد مدينة عكا 28/ 9/ 1938، شكل حكومته الأولى، وكان رئيس وزراء الأردن طوال فترة الحرب العالمية الثانية، وفي 21/ 10/ 1954 شكل الحكومة الأردنية آخر مرة، توفي عام 1956م. انظر: موقع رئاسة الوزراء

الرسمي على الرابط : <http://www.pm.gov.jo>

الحسيني⁽⁶⁾ وليس لأي منهم صفة تمثيلية أو رسمية دولية" (الوثائق الهاشمية، 2015: 155)، هكذا كانت الأوضاع السياسية في فلسطين خلال عام 1948/1949م، ووفقاً مما سبق، كان الوجود الأردني واضحاً في فلسطين؛ لذلك سيتم تناول إدارة الأردن في فلسطين من خلال عدة محاور منها:

أ - الحكام العسكريون في فلسطين 1948-1951م:

بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في أيار عام 1948م، اهتمت الإدارة الأردنية في تأمين الأمن وإعادة النظام في فلسطين، وكلفت المدن والقرى والجماعات بمسؤولية تأمين مساكنهم ومزارعهم ومواشيهم (الوثائق الهاشمية، 2015: 60)، وتشكلت الإدارة الأردنية في فلسطين من حاكم عام، ويتبعه حكام عسكريون (إداريون) موزعون على مدن الضفة الغربية، وكانت إقامة الحاكم العام في مدينة القدس الشريف، ويلقب بـ "الوالي"، وجرى عند تعيين حاكم عسكري لمنطقة معينة في فلسطين تحديد الحدود الجغرافية لمنطقته وصلاحياته، والقوات العسكرية التي يشرف عليها، فمثلاً عندما عُيِّنَ بهجت طباره حاكماً عسكرياً لمنطقة رام الله، وأيضاً ذوقان بك الحسين حاكماً لمدينة أريحا، جرى تحديد الحدود الجغرافية لكل منهما ومناطق صلاحياته. (الوثائق الهاشمية، 2015: 47، 135)

وقد تمت مقترحات إلى رئاسة الوزراء من قبل الديوان الملكي؛ لتوسيع صلاحيات الحاكم الإداري العام (الوالي) في القدس الشريف، وشملت هذه الصلاحيات بتعيين وعزل الموظفين الصغار، وأن يؤخذ برأي الحاكم العام في تولية الموظفين في المناصب القيادية، وتوسيع الجهاز الحكومي في الضفة الغربية من الناحية المالية، وجاء ذلك في توصية قدمها الديوان الملكي إلى رئاسة الوزراء على النحو الآتي: "لاحظنا عندما كنا بفلسطين أن الإدارة والولاية تحتاجان إلى صلاحيات كافية ريثما يتم دمج المنطقة العربية في فلسطين إلى المملكة الأردنية الهاشمية بحول الله، وهذا يجعلني أوصي الحكومة بأن تمنح الحاكم الإداري العام بعض الصلاحيات وإعطاء قرار بذلك وعرضه علينا، ومن ضمن ذلك عزل وتولية الموظفين من الصنف الثاني وأن يؤخذ برأي الحاكم الإداري فيما يتعلق بالموظفين من الصنف الأول، كما يجب التوسيع من الجهاز الحكومي في القسم الغربي من المملكة من الناحية المالية". (الوثائق الهاشمية، 2015: 193)

وعرض الحاكم العام فلاح المدادحة بعض الملاحظات على الحكومة حول تضارب إدارة لواء بيت لحم بين الأردن ومصر، حيث قامت وحدة من الجيش المصري في عام 1949م بدخول مدينة بيت لحم، وأبلغ الجانب الأردني رئيس أركان الجيش المصري أن القوات المصرية منصرفة للأعمال العسكرية بالاتفاق مع الجيش الأردني، والإدارة في الضفة الغربية من اختصاص الحاكم العسكري العام الأردني. (دائرة الدراسات السياسية، 1965: 51)، (الوثائق الهاشمية، 2015: 17)

ومن صلاحيات الحاكم العسكري العام تعيين الموظفين مثل تعيين الحراس القضائيين، وأيضاً منح الإذن لإقامة دعوى لدى المحكمة العليا في فلسطين ضد أي دائرة أو موظف حكومي (الوثائق الهاشمية، 1995: 23)، ثم طرأ تعديل على ذلك في تاريخ 1950/12/1م، بعد إلغاء عمل الحاكم العسكري وإلحاق إدارة فلسطين بوزارة الداخلية في عمان (الوثائق الهاشمية، 2015: 30)، وفيما يخص منصب مساعد الحاكم العام تم في تاريخ 1948/11/27م الاستغناء عن هذا المنصب عندما تم

(6) الحاج محمد أمين الحسيني أو المفتي (1895 - 1974) كان مفتي القدس العام، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ورئيس اللجنة العربية العليا، وأحد أبرز الشخصيات الفلسطينية في القرن العشرين. انظر: إبراهيم، أبو شقرا، الحاج أمين الحسيني وثورته، ط1، وزارة الأعلام، 1999م، ص 1، 2.

تعيين الحاكم العسكري العام كما حدث في رام الله. (الوثائق الهاشمية، 2015: 87، 97)

وجرى بسط الإدارة الأردنية في فلسطين في تاريخ 1949/12/1م حيث تم ربط الحاكم العسكري العام في فلسطين بوزارة الداخلية الأردنية (الوثائق الهاشمية، 2015، 27)، ثم طرأ تطور إداري مهم للإدارة الأردنية في فلسطين؛ إذ تم في 12 شباط 1949م استبدال الحكام العسكريين بحكام إداريين على أن يكون الحاكم الإداري بمركز اللواء ويحمل لقب متصرف؛ حيث جرت الاستعاضة عن عبارة (حاكم لواء) في التشريعات والأنظمة الأردنية بكلمة (متصرف) وذلك ابتداءً من 18 تموز 1949م، وأطلق الحاكم الإداري الذي يقوم بأعماله في مركز القضاء "قائم مقام"، ويقوم بتحصيل الضرائب والمهام الموكولة إليه، كما جرى تعيين وكيل قائم مقام في بعض المناطق، مثل تعيين سليم دخل الله وكيل قائم مقام في منطقة بيت لحم وبيت جالا (الوثائق الهاشمية، 1995: 78)، ومن الأسباب التي كانت توجب إقالة الحاكم العسكري العام لمدينة إما المرض أو رغبته في الاستقالة، ومما يدل على ذلك استقالة عمر باشا مطر الحاكم الإداري لفلسطين بإنهاء خدماته لأسباب صحية. (الوثائق الهاشمية، 2015: 92)

وصدرت تعديلات إدارية جديدة من قبل الملك عبدالله الأول في 6 كانون الأول 1949م تناولت الوضع الإداري في الضفة الغربية، والعلاقة بين المتصرفيات ووزارة الداخلية، ونصت التعديلات على ربط متصرفي الألوية في الضفة الغربية مع وزارة الداخلية الأردنية في جميع الأعمال التي كان يتمتع بها المندوب السامي البريطاني قبل أيار عام 1948م بمقتضى القوانين والأنظمة المتبعة، أما الصلاحيات التي كان يمارسها المجلس التنفيذي أو المجلس الاستشاري فيمارسها رئيس الوزراء بقرار من مجلس الوزراء، كما نصت التعديلات على انتهاء مهمة الحاكم الإداري العام، وإرجاع مديري الدوائر في المنطقة العربية إلى الوزراء المختصين كل بما يخص دائرته (الوثائق الهاشمية، 1995: 215)، أما أهم الحكام العسكريين بين عامي (1948-1949)، فيوضحها لنا الجدول الآتي:

الحكام العسكريون في فلسطين (1948-1949) ومساعدوهم (الوثائق الهاشمية، 1995: 11، 13، 75)

الحاكم العسكري	المدينة التي خدم بها	أعوام الخدمة
عمر مطر	حاكم عام في فلسطين	1948م
إبراهيم باشا هاشم	حاكم عام في فلسطين	1948-1949م
فلاح باشا المداحنة	حاكم عام في فلسطين	1949م
بهجت باشا طيارة	رام الله	1948م
ذوقان بك الحسين	أريحا	1948م
صالح المجالي	الخليل	1948م
مصطفى بك الرفاعي	الخليل	1948م
عبدالله النل	القدس	1948م
وليد صلاح	رام الله	1949م
أحمد حلمي باشا	القدس	1949م
أحمد بك الخليل	رام الله ثم نابلس (7)	1949م
سعد المجالي	حاكم أريحا	1949م
المساعدون العسكريون للحاكم العام		

(7) نابلس ورام الله من مدن الضفة الغربية؛ حيث يحد نابلس من الشمال مدينة جنين، وجنوبها مدينة رام الله. انظر: سالنامه ولاية بيروت 1310هـ / 1892-1893م، ص 436.

الحاكم العسكري	المدينة التي خدم بها	أعوام الخدمة
جمال بك طوفان	مساعد للحاكم الإداري العام في فلسطين	1948-1949م
عزمي بك النشاشيبي	مساعد لحاكم رام الله ومشرف على محطة الاذاعة	1948م
نعيم طوقان	مساعد حاكم الخليل	1949م

ويلاحظ أن معظم الحكام العسكريين من أبناء الضفة الشرقية، وضباط سابقين في الجيش العثماني من فلسطين وأقطار عربية، مثل الضابط أحمد حلمي من أبناء طولكرم، والضابط اللبناني بهجت طبارة، وكان هؤلاء ممن انخرطوا سابقاً في تشكيلات الجيش العربي، واكتسبوا خبرات قيادية، ولهم إسهامات عسكرية سابقة، في حين احتفظ أبناء الضفة الغربية في منصب مساعد عسكري، مثل عزمي النشاشيبي.

ب- الوظائف الإدارية:

اتسمت الإدارة الأردنية في فلسطين بربطها المباشر مع الملك عبدالله (الأول) مباشرة، فكان إجراء التعيينات أو الترفيعات أو إبلاغ عن استقالة وإجارة أو انتداب يجري فيها رفع كتاب من قبل رئيس الدائرة إلى رئاسة الوزراء التي ترفع بدورها كتاباً إلى الديوان الملكي ليطلع عليه الملك عبدالله، ثم يرسل الديوان الملكي إرادة الملك عبدالله إلى رئاسة الوزراء، التي بموجبها تباشر في تنفيذ الإرادة الملكية. (محافظة، 1968: 73، 75)

وتبيّن لنا الوثائق الهاشمية أن الموظفين في مدينة القدس الأكثر نشاطاً في المطالبة بحقوقهم، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية عن بقية موظفي مدن الضفة الغربية (العارف، 1986: 51، 57)؛ وذلك لقرّبهم من المناطق اليهودية، وانتشار الصحافة وانفتاحها على العالم الخارجي أكثر من سكان مدن الأخرى، ووجود مقر الحاكم العام في مدينة القدس، ومما يدل على ذلك أنه في عام 1948م ذكرت صحيفة "فلسطين" اجتماع ممثلي (35) دائرة رسمية بالقدس؛ حيث جرى تأليف لجنة للمطالبة بحقوقهم بعد اجتماع موظفي الدرجة الثانية في النادي الأرثوذكسي بالمدينة المقدمة، وبلغ عدد الموظفين الذين حضروا الاجتماع (93) موظفاً؛ حيث طالبوا بزيادة أجورهم. (صحيفة فلسطين، 1948: 2) ويلاحظ عند ترفيع الموظفين لدرجات وظيفية تُرصدُ مخصصاته في الزيادة، وأحياناً لا تُصرف هذه المخصصات في حالة عدم وجود مخصصات للترفيعات، ويجري صرفها مع الموازنة المالية التي تُقرّ سنوياً (الوثائق الهاشمية، 1995: 352)، وعند استقالة الموظف أو نقله يُوثّق ذلك في السجلات الإدارية بما يعرف بـ (الانفكاك)، وتحديد تاريخ استقالة أو نقله والجهة المنقول إليها. (الوثائق الهاشمية، 1995: 33)

وحظيت مدينة القدس الشريف باهتمام الملك عبدالله شخصياً؛ حيث تمتعت بأهمية إدارية من الإدارة الأردنية من خلال تعيين موظف عرف بـ "الوالي"، ومن أبرز من تولى هذا المنصب فلاح باشا المدادحة، وراغب باشا النشاشيبي. (الوثائق الهاشمية، 1995: 162)

وفي إطار تحسين أداء الموظفين في بعض الدوائر عملت الإدارة الأردنية على إجراء تنقلات بين الموظفين بين الضفتين، ففي عام 1951م قرر مدير الجوازات في عمان إجراء تنقلات بين عدد من الموظفين، وكانت التنقلات بين الضفتين، فنُقِلَ موظفون من عمان إلى القدس، وموظفون من القدس إلى الرمثا (صحيفة الدفاع، 1951: 2)، كما سارت وزارة الزراعة على هذا النهج؛ إذ قرر وزير الزراعة نقل عدد من الموظفين في الوزارة بين الضفتين بتاريخ 1951/11/1م

(صحيفة الدفاع، 1951: 2)، وخصصت الحكومة عدة امتيازات للموظفين الحكوميين، منها توزيع مخصصات من السكر، والطحين، والأرز على موظفي الحكومة في الضفتين (صحيفة الدفاع، 1951: 2)، ومن أبرز الوظائف الإدارية المستحدثة الأردنية في فلسطين بين عامي (1948-1951م):

- 1- مدير تحقيقات الضرائب: استحدثت هذه الوظيفة في عام 1949 بتتسيب من وزارة المالية والاقتصاد، ومن أبرز من تولوا هذه الوظيفة سامي هنداي. (الوثائق الهاشمية، 1995: 73، 75)
- 2- الحارس القضائي: يختص بتعيين المقررات المتعلقة بضبط الأموال. (محافظة، 1968: 73، 75)
- 3- مدير التجارة والجمارك: مسجل الشركات والعلامات التجارية. (الوثائق الهاشمية، 1995: 23)
- 4- المحامي والمساعدون: العمل لدى حكومة فلسطين. (الوثائق الهاشمية، 1995: 24)
- 5- المفتش: عمل المفتش بدائرة الزراعة في فلسطين. (الوثائق الهاشمية، 1995: 24)
- 6- الأطباء: يتم تعيينهم من قبل الملك عبدالله الأول في دائرة الصحة. (الوثائق الهاشمية، 1995: 30)
- 7- المحاسب: اختص عمل المحاسبين في الشؤون المالية، وكان في فلسطين منصب المحاسب العام ومساعدين له. (الوثائق الهاشمية، 1995: 30)

- 8- مفتش المدارس: وهي من الوظائف المستحدثة في عهد الاستقلال إمارة شرقي الأردن، وكان لهذه الوظيفة نظام ترفيع وفق درجات معينة؛ ففي عام 1950م صدرت إرادة ملكية بترقية مفتشة مدارس البنات في الضفة الغربية إلى الدرجة الخامسة. (الوثائق الهاشمية، 1995: 159)
- 9- مدير جوازات: كان المقر الرئيس لدائرة الجوازات في القدس، ومن أبرز من تولى ادارتها نجاتي النشاشيبي، وعمر الدجاني. (الوثائق الهاشمية، 1995: 233، 245)
- 10- ناظر الحرم الشريف: أنيطت هذه الوظيفة في عهد الملك عبدالله الأول بالوزير راغب باشا النشاشيبي. (الوثائق الهاشمية، 1995: 40)

- 11- مدير دائرة الشؤون الاجتماعية: اختص مدير هذه الدائرة برعاية أسر الشهداء، والفقراء الذين ليس لهم معيل. (الوثائق الهاشمية، 1995: 32)

- 12- قائم المقام: يجري تعيينه وترقيعه من قبل الملك عبدالله الأول. (الوثائق الهاشمية، 1995: 38)
- ومن الوظائف التي كان معمولاً بها في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين، والتي لم يستمر العمل بها في العهد الأردني وظيفة متولي عام للأوقاف الخيرية التي أقرت بمقتضى قانون الأوقاف الخيرية؛ وذلك لأن الأوقاف في مدن الضفة الغربية ألحقت بإدارة الأوقاف التي تتبع بشكل مباشر لوزارة الأوقاف في عمان. (صحيفة الوقائع، 1948: 1)

ج- الدوائر الإدارية في فلسطين :

تعددت الدوائر الإدارية في فلسطين بين عامي (1948-1951)، حيث أولى الملك عبدالله الأول عناية مهمة في إرساء مظاهر الحياة المدنية في مدن الضفة الغربية، ورصد الدوائر الإدارية بالموظفين وربطها بوزارات الحكومة الأردنية في الضفة الشرقية (محافظة، 1968: 73، 75)، وكان التعيين في دوائر الصحة والزراعة والعدلية والتجارة والجمارك والبريد والآثار يجري بمصادقة الملك عبدالله (الأول) (الوثائق الهاشمية، 1995: 17، 203)، واهتم الملك عبدالله بإرساء اللغة الإنجليزية في بعض الدوائر؛ فقد عمل على تعيين محرراً لنشرة الأخبار باللغة الإنجليزية عام 1949م (الموسى، 1999: 44)، ومن أبرز هذه الدوائر:

(1) دائرة الأراضي والمساحة وتدقيق الحسابات:

تكونت هذه الدائرة من مديري تسجيل ومساعدين للمدير في تسجيل الأراضي، وعدد كبير من المساحين، نتيجة الحاجة إلى حصر الأراضي ومالكها؛ حيث وقعت العديد من المشكلات بين الناس في قضية تثبيت ملكياتهم، وحساباتهم (الموسى، 1992: 27، 42)، فكانت هناك توصيات للملك عبدالله بضرورة تعيين مساحين ومدققين حسابات؛ حيث إن التطورات الاجتماعية في فلسطين ووقوع العديد من الممارسات اقتضت أن تولي الإدارة الأردنية في فلسطين عناية لموضوع مسح الأراضي وتدقيق الحسابات، ولأجل ذلك جرى تعيين عدد من مديري التسجيل والمساحة والمساعدين وكبير للمساحين ورؤساء تدقيق ومدققين عدد (2) في عام 1949م. (الوثائق الهاشمية، 1995: 38)

(2) دائرة الآثار:

نالت دائرة الآثار اهتماماً من قبل الإدارة الأردنية، وتميز جهاز دائرة الآثار بعناصره الأجنبية (الموسى، 1992: 34، 36)؛ حيث عين عالم الآثار البريطاني المدعو "ديميتري برامكي" (Dimitri Baramki)، مفتشاً أول لدائرة الآثار في فلسطين، ومن الذين برزت جهودهم في هذه الدائرة عوني الدجاني. (الوثائق الهاشمية، 1995: 141)

(3) دائرة الصحة:

اهتمت الإدارة الأردنية في القطاع الصحي في مدن وقرى فلسطين؛ حيث رفدت القطاع الصحي بالعديد من الكوادر الطبية؛ إذ بدا ذلك ملحوظاً في عام 1949م، وجرى توسيع الخدمات الصحية لأهالي فلسطين، كما جرى تعيين عدد كبير من الموظفين في العام نفسه؛ حيث عُيِّنَ مديرون للصحة ورؤساء للأطباء، وأطباء عددهم (12) طبيباً، ومفتشين للصحة وصيادلة (الوثائق الهاشمية، 1995: 131)، ومن أبرز مديري الصحة الذين عُيِّنُوا في فلسطين الطبيب محمود طاهر الدجاني، ومدير الخدمات الطبية الطبيب رأفت أمين فارس، ومن المسؤولين الإداريين عن إدارة الصحة العامة محمد أبو ندى. (الوثائق الهاشمية، 1995: 328، 412)

ومن المستشفيات الحكومية التي قدمت خدمات في مدينة القدس مستشفى القدس الحكومي، ومن أهم المديرين الذين تعاقبوا على إدارته الطبيب أسعد بشارة، والطبيب رشيد النشاشيبي في عام 1950م، وأيضاً مستشفى نابلس الحكومي (الوثائق الهاشمية، 1995: 254، 272، 292)، ومستشفى المسكوبية في القدس (الوثائق الهاشمية، 1995: 422)، ومن الأمور التي استوجب عزل الطبيب وإنهاء خدماته قيامه بعمل مخل للأدب، وإصابته بمرض؛ فمثلاً استقال الطبيب المدعو "تيوفيل حداد" من خدمته، ورفع استقالته للملك عبدالله الأول؛ حيث أوضح سبب استقالته بمرض أصابه. (الوثائق الهاشمية، 1995: 140)

ومن أبرز الأطباء في فلسطين الذين جرى تعيينهم في عهد الملك عبدالله الطبيب كشيشان (الوثائق الهاشمية، 1995: 169)، والأطباء عبد المجيد أبو حجلة وعوني سعيد نمر وحبيب طقطق (الوثائق الهاشمية، 1995: 140)، والطبيب عيسى العجلوني الذي جرى تعيينه في دائرة الصحة بتاريخ 1949/11/16م، والطبيب الجراح سامي الخوري، والطبيب عبدالله صلاح (الوثائق الهاشمية، 1995: 206، 292، 311)، وجرى تعيين أطباء أجانب في دائرة الصحة في فلسطين، مثل الطبيب تيود فلاكتويو لوس (Todd Flacktow Louis) الذي عُيِّنَ في عام 1950م. (الموسى، 1992: 58، 60)

ومن أبرز الصيادلة شكري دحبوره، وكان يعمل في الصيدلة ثم انتقل للعمل مفتشاً في دائرة الصحة. (الوثائق الهاشمية، 1995: 206)

- وسجلت إحدى البرقيات أهم إنجازات إدارة الصحة العامة في القدس، ومنها:
- 1- إنشاء عيادة معالجة الفقراء؛ حيث قدمت خدمات صحية لـ (11186) مريضاً من الجيش والموظفين والشرطة والمناضلين.
 - 2- إنشاء عيادة طبيب الأمراض الصدرية، التي قدمت خدمات لـ (517) فرداً وإبراً هوائية.
 - 3- إنشاء عيادة طب العيون، وعالجت (6333) مريضاً، إضافة إلى فحص المرضى وتقطيرهم.
 - 4- عيادة طب الأطفال، وعالجت (1927) طفلاً.
 - 5- عيادة طب الأسنان، وعالجت (3272) مريضاً، منهم جنود وشرطة وموظفون.
 - 6- عيادة الغيار العمومي، وقدمت خدمات لـ (364) شخصاً.
 - 7- إجراء (364) عملية في مستشفى القدس الحكومي.
 - 8- تقديم حقن ضد داء الكلب، وحقن أنسولين.
 - 9- التطعيم ضد أمراض الكوليرا، والدفتيريا، والتيفوئيد.
 - 10- مقاومة الملاريا.
 - 11- قتل البعوض وتفريغه في صحاري ومراحض.
 - 12- تسجيل أعداد المواليد والوفيات.
 - 13- توليد الفقيرات واللاجئات مجاناً.
 - 14- جرى في نصف السنة الواحدة 1949م أخذ ما يقارب (773) عينة مخبرية. (الوثائق الهاشمية، 1995: 420)
- وانتشرت مراكز التطعيم في مدينة القدس، وبالذات البلدة القديمة، ووادي الجوز وباب الساهرة وجبع، وحزمة، وعناتا، وشعفاط، وأبو ديس، والعيزرية، وسلوان، والطور ومخماس، وكانت هذه المراكز دائمة للتطعيم من أمراض الكوليرا والجذري والدفتيريا؛ حيث أشرفت عليها فرق من الفنيين. (الوثائق الهاشمية، 1995: 421)
- ومن التنظيمات الصحية للحكومة الأردنية في فلسطين تأسيس مستوصفات عالجت يومياً أكثر من (400) مريض، وكانت ترسل القابلات لتوليد الفقيرات واللاجئات (محافظة، 1968: 73، 75)، وفي مجال مكافحة الحشرات والتعقيم تعاونت إدارة الصحة العامة مع بلدية القدس للإشراف على النظافة العامة والأسواق والأمكنة المكتظة بالسكان والمعسكرات، وجرى رش الأشجار والشوارع والبيوت وتطهيرها. (الوثائق الهاشمية، 1995: 423)
- وأسهم المختبر المركزي في مدينة القدس، الذي كان يرأسه مدير يُعَيَّنهُ الملك عبدالله الأول، وأبرز من تولى إدارته فائق شبيبته، في إسناد القطاع الصحي بإجراء العديد من الفحوصات. (الوثائق الهاشمية، 1995: 37، 328)

(4) دائرة المالية:

تكونت دائرة المالية من رئيس الدائرة ومحاسب عام ومحاسبين (مساعدين) وكلاء مالية، ومن أبرز من عملوا في هذه الدائرة جميل نسناس (محاسب عام)، وحيدر بك قليبو (المحاسب العام)، وعلي حيدر (وكيل المحاسب)، وموسى بك المعاني (وكيل المحاسب)، وإبراهيم حراس وصالح حجازي، وشاكر أبو غزالة (مساعد المحاسب). (الوثائق الهاشمية، 1995: 195، 295)

وكانت عملية رصد أموال الأوقاف وضريبة الدخل تجري في بنك لبنان وفروعه، الذي تُحفظ فيه الودائع النقدية أمانةً لحين صدور أوامر من جامعة العربية بخصوصها إذا دعت الحاجة إلى صرفها، وإن لم يكن هناك حاجة إليها

تبقى وديعة، ولا يدفع من هذه الأموال للجان القومية أو لأي جهة أخرى إلا بموافقة. (الوثائق الهاشمية، 2015: 58)

الخاتمة:

توصلنا من خلال قراءة الوثائق الهاشمية (أوراق الملك عبدالله بن الحسين)، التي تعد مصدراً لدراسة الإدارة الأردنية في فلسطين، في عهد الملك عبدالله بن الحسين بين عامي (1948-1951) إلى عدة نتائج، يمكن عرضها على النحو الآتي: أولاً- اعتمدت الحكومة الأردنية في فلسطين على إدارة عسكرية في بدايات سيطرتها خلال حرب عام 1948م وُبُعِيدَها، وتكونت هذه الإدارة من حاكم عسكري عام في القدس وحُكَّام عسكريون في مدن الضفة الغربية الأخرى، وكان لهم دور كبير في حفظ الأمن والنظام العام خلال هذه الظروف الصعبة.

ثانياً- تحولت الإدارة الأردنية في فلسطين من إدارة عسكرية إلى إدارة مدنية في 12 شباط عام 1949م، وكان يتبع للحاكم العام (الإداري) متصرفيات وأقضية في مدن الضفة الغربية وقراها؛ حيث ترأسها متصرف وقائم مقام، وكان لهم دور في التهيئة لوحدة الضفتين في نيسان عام 1950م.

ثالثاً- أسهمت الدوائر الحكومية في فلسطين، التي جرى ربطها بالوزارات في العاصمة الأردنية عمان، في تلبية حاجات سكان مدن الضفة الغربية وقراها، وتنفيذ التدابير الحكومية المتخذة في جوانب عديدة، منها: الاقتصاد، والزراعة، والصحة، والجمارك، والنقل، والمواصلات، والبريد.

رابعاً- اتخذت الحكومة الأردنية جملة من التنظيمات الإدارية والتدابير الإصلاحية المستحدثة في تحسين الخدمات الحكومية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمن والنقل في فلسطين، خلال الأشهر التي تلت حرب عام 1948م، وكان لها أكبر الأثر في معالجة نتائج الحرب.

خامساً- برز نشاط ملحوظ في مساعي الإدارة الأردنية بُعيد حرب عام 1948م؛ إذ التفتت الحكومة الأردنية لتنظيم شؤون مدن الضفة الغربية وقراها، وتطوير بنيتها التحتية، وإرساء التحديث في عدة مؤسسات إدارية.

سادساً- حظيت مدينة القدس عن بقية مدن الضفة الغربية اهتماماً واضحاً من الملك عبدالله؛ لوجود الإدارة المركزية فيها، وانفتاحها على العالم، ووجود المطار؛ فكانت أكثر المدن الفلسطينية نشاطاً ونموً في مجالات كثيرة؛ إضافة إلى مكانتها الدينية والتاريخية.

سابعاً- نظرًا إلى ما تضمنته الوثائق الهاشمية (أوراق الملك عبدالله)، التي تعد مصدراً في دراسة تاريخ الأردن الحديث بين عامي (1921-1951م)، يوصي الباحثان بإعادة دراسة هذه الوثائق والاستفادة منها؛ إذ تحتوي على معلومات مهمة في المجالات: السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية؛ حيث سعى في هذه الدراسة إلى الإفادة مما تضمنته الوثائق من حيث إبراز موضوع الإدارة الأردنية في فلسطين بين (1948-1951م).

The Hashemite Documents as a Source for the Study of the Jordanian Administration in Palestine During the Reign of King Abdullah bin al-Hussein between 1948 and 1951

Ibrahim Faour Al Shraah^{1}, Ehab Mohammad Ali Zahir²*

ABSTRACT

This study is based on the papers of King Abdullah bin al Hussein of Jordan published in the Hashemite Documents series, which are the principle source for studying the Jordanian administration in Palestine between 1948 and 1951, the start of a new stage in the history of the Jordanian state and its connection with Palestine. The study examines the features of Jordanian public administration in Palestine, the role of military rulers and administrative departments, administrative regulations and measures in the economic, social and security fields. The Hashemite Documents series, which includes many reports, letters, telegrams and official writings, as well as press reports, were analyzed to understand the nature of the Jordanian administration.

Keywords: *King Abdullah bin al-Hussein, Hashemite documents, History of Jordan.*

^{1*}Corresponding Author: email, ibrahimshraah@yahoo.com, (Ibrahim Faour Al Shraah) Orcid number: <https://orcid.org/0000-0002-6069-1400>, Department of History, School of Arts, University of Jordan.

² email, ehabzaher40@gmail.com, (Ehab Mohammad Ali Zahir). Orcid number: <https://orcid.org/0000-0003-3107-9412>, Ministry of Education, Jordan.

Received on 13/9/2021 and accepted for publication on 9/12/2021.

المصادر والمراجع العربية

أولاً- المصادر الوثائقية:

- أبو الشعر، هند (2010)؛ تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني، عمان: وزارة الثقافة.
- جبر، يحيى عبد الرؤوف (1988)؛ معجم البلدان الأردنية والفلسطينية حتى نهاية القرن السابع الهجري، دار اللوتس.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله (ت 626هـ / 1228م)؛ معجم البلدان، 5 ج، بيروت: دار صادر.
- دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة (1965)؛ الوثائق العربية، بيروت: الجامعة الأمريكية.
- صحيفة الدستور، (عمان)، 20 أيار 2012م.
- صحيفة الدفاع، (القدس)، عدد 4717، 4733، 1951.
- صحيفة فلسطين، (يافا)، عدد، 1592، 1948م، عدد 50، 53، 55، 90، 93، 94 عام 1949م، وعدد 136 140 146، و 472 عام 1950م، وعدد 4160 عام 1951م.
- صحيفة الوقائع، (القدس)، ع 1592، 1626، 1948م، وعدد 1597 1610 1611 1630 عام 1948م، وعدد 4714، 1951م.
- العارف، عارف (1986)؛ المفصل في تاريخ القدس، فوزي معلوف، القدس: كتبة الأندلس، الطبعة الثانية.
- عبيدات، ميسون (2008)؛ "موقف الأقطار العربية من مشروع سوريا الكبرى"؛ مجلة المنارة، مج 15، ع 1، المفرق: جامعة آل البيت.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (1968)، "اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية، شباط - تموز 1949: نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها"، الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- المجالي، بكر خازر (2014)؛ مفاصل حاسمة في تاريخ الأردن، قراءة في الجزء الثاني لكتاب الأردن في القرن العشرين 1958-1995م.
- محافظه، محمد (1983)؛ العلاقات الأردنية - الفلسطينية 1939-1951، عمان: دار الفرقان.
- الموسى، سليمان (1992)؛ الوثائق البريطانية 1946-1952م، عمان: المؤسسة الصحفية الأردنية.
- الموسى، سليمان (1999)؛ دراسات في تاريخ الأردن، عمان.
- نيواورلينس (1910)؛ السفر المفيد في العالم الجديد والدليل التجاري، ترجمة نجيب طنوس عبده، مصر: د.ن.
- الوثائق الهاشمية أوراق الملك عبدالله بن الحسين (1995)؛ الإدارة الأردنية في فلسطين 1948-1951م، مج 6، إشراف محمد عدنان البخيت، المفرق: جامعة آل البيت.
- الوثائق الهاشمية أوراق الملك عبدالله بن الحسين (2015)؛ فلسطين عام 1948م، مج 5، القسم 2، إشراف محمد عدنان البخيت، عمان: مركز الوثائق والمخطوطات الجامعة الأردنية.
- الوثائق الهاشمية (1995)؛ فلسطين 1367هـ / 1948م، مج 1، ق 1، إشراف محمد عدنان البخيت، إعداد هند أبو الشعر وبكر خازر ونوفان رجا، المفرق: جامعة آل البيت.
- الوثائق الهاشمية (2015)؛ فلسطين 1367هـ / 1948م، إشراف محمد عدنان البخيت، إعداد هند أبو الشعر، عمان: الجامعة الأردنية، مركز الوثائق والمخطوطات.

- الوثائق الهاشمية (1996)؛ الخط الحديدي الحجازي 1343هـ-1369هـ/1925-1949م، إعداد محمد البخيت وهند أبو الشعر وبكر خازر، المفرق: جامعة آل البيت.
- الوثائق الهاشمية (1997)؛ العلاقات الأردنية السعودية 1344هـ-1371هـ/1925-1951م، مج10، ق1، المفرق: جامعة آل البيت.
- الوثائق الهاشمية (1997)؛ العلاقات الأردنية العراقية 1359هـ-1371هـ/1921-1951م، مج9، المفرق: جامعة آل البيت.
- الوثائق الهاشمية (1998)؛ العلاقات الأردنية المصرية 1344هـ-1371هـ/1925-1951م، مج12، ق1.
- الوثائق الهاشمية (1998)؛ وحدة الضفتين 1365هـ-1370هـ/1947-1950م، مج11.
- الوثائق الهاشمية (1999)؛ خط حيفا-بغداد 1350هـ-1373هـ/1931-1953م، مج13، ق2، إعداد محمد البخيت وهند أبو الشعر وبكر خازر، المفرق: جامعة آل البيت.
- الوثائق الهاشمية (2001)؛ العشائر الأردنية - التشريعات وبعض القضايا 1341هـ-1371هـ/1921-1951م، مج16، ق1، إعداد محمد البخيت وهند أبو الشعر وبكر خازر، المفرق: جامعة آل البيت.
- الوثائق الهاشمية (2002)؛ قرارات لجنة الإشراف على اليوم من الجلسة (1-70) 1347هـ - 1348هـ/1929-1930م، مج16، ق2، إعداد محمد البخيت وهند أبو الشعر وبكر خازر، المفرق: جامعة آل البيت.
- الوثائق الهاشمية (2014)؛ قضاة العشائر في الأردن 1354هـ-1369هـ/1936-1950م، إشراف وإعداد محمد البخيت وهند أبو الشعر، مج17، عمان: مركز الوثائق والمخطوطات الجامعة الأردنية.
- الوثائق الهاشمية (2014)؛ القناصل في إمارة شرق الأردن 1357هـ-1370هـ/1939-1951م، مج13، إشراف وإعداد محمد البخيت وهند أبو الشعر، عمان: مركز الوثائق والمخطوطات الجامعة الأردنية.
- الوثائق الهاشمية (2018)؛ الموازنات العمومية في عهد إمارة شرقي الأردن 1926-1940م، مج25، ق1، إشراف وإعداد محمد البخيت وهند أبو الشعر، عمان: مركز الوثائق والمخطوطات الجامعة الأردنية.
- الوثائق الهاشمية (2019)؛ الأمطار والآبار الارتوازية في إمارة شرق الأردن 1921-1946م، مج26، إشراف وإعداد محمد البخيت وهند أبو الشعر، عمان: مركز الوثائق والمخطوطات الجامعة الأردنية.
- الوثائق الهاشمية (2019)؛ موظفو دائرة النافعة (1927-1951م)، مج27، إشراف وإعداد محمد البخيت وهند أبو الشعر، عمان: مركز الوثائق والمخطوطات الجامعة الأردنية.
- الوثائق الهاشمية (2020)؛ الأوقاف الإسلامية في عهدي الإمارة والمملكة الأردنية الهاشمية (1924-2020م)، مج29، إشراف وإعداد محمد البخيت وهند أبو الشعر، عمان: مركز الوثائق والمخطوطات الجامعة الأردنية.
- الوثائق الهاشمية، خط التابلاين-خط أنابيب البترول عبر البلاد العربية 1365هـ-1370هـ/1946-1951م، مج14، ق1.

REFERENCES

- Abū al-Sha‘ar, Hind (2010); *The History of Transjordan in the Ottoman Period*, Ammān: Wizārat al-Thaqāfah.
- al-‘Ārif, ‘Ārif (1986); *The Detailed History of Jerusalem*, second edition, Fawzī Ma‘lūf, al-Quds: al-Āndalus Library.
- Defense Newspaper (1951); (al-Quds), No. 4717, 4733.
- Department of Political Studies and Public Administration (1965); *Arabic Documents*, Beirut: American University of Beirut.
- al-Dustūr Newspaper, (Amman), May 20, 2012 AD
- The Fact Sheet, (Jerusalem), pp. 1592, 1626, 1948 AD, number 1597 1610, 1611 1630 in 1948 AD, and number 4714, 1951 AD.
- al-Ḥamawī, Shihāb al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Yāqūt ibn ‘Abd Allāh (d. 626 H/ 1228 AD) (1977); *Lexicon of Countries*, 5 Vols., Beirut: Dār Ṣādir.
- The Hashemite Documents (1995); *Palestine 1367 AH/1948 AD*, Vol.1, No.1, supervised by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt, Vol.1, Part 1. prepared by Hind Abū al-Sha‘ar, Bakr Khāzar, and Nūfān Rajā, Mafrāq: Āl al-Bayt University.
- The Hashemite Documents (1998); *Jordanian-Egyptian Relations - 1344 AH - 1371 AH / 1925 AD - 1951 AD*, Vol. 2, Part 1.
- The Hashemite Documents King Abdullah Bin al-Hussein Papers (2015); *Palestine in 1948*, Vol. 5, section 2, supervised by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt, Amman: Center for Documents and Manuscripts, University of Jordan.
- The Hashemite Documents, King Abdullah Bin al-Hussein Papers (1995); *The Jordanian Administration in Palestine, 1948-1951 AD*, Vol. 6, supervised by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt, Mafrāq: Āl al-Bayt University.
- The Hashemite Documents (1997); *Jordanian-Iraqi Relations 1359 AH - 1371 AH / 1921 AD -1951 AD*, Vol. 9., Mafrāq: Āl al-Bayt University.
- The Hashemite Documents (1997); *Jordanian-Saudi Relations 1344 AH-1371 AH / 1925 AD -1951 AD*, Vol. 10, Part 1, Mafrāq: Āl al-Bayt University.
- The Hashemite Documents (1998); *Unity of the Two Banks -1365 AH - 1370 AH / 1947 AD - 1950*, Vol. 11. Mafrāq: Āl al-Bayt University.
- The Hashemite Documents (2014); *Consuls in the Emirate of Transjordan 1357 AH 1370 AH / 1939 AD -1951 AD*, Vol. 13, supervised and prepared by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt, and Hind Abu al-Sha‘ar, Amman: the Center for Documents and Manuscripts, University of Jordan.
- The Hashemite Documents (1999); *Haifa-Baghdad Line 1350 AH-1373 AH / 1931 AD-1953 AD*, Vol. 13, Part 2, prepared by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt, Hind Abu al-Sha‘ar, and Bakr Khāzar, Mafrāq: Āl al-Bayt University.
- The Hashemite Documents; *Tapline - Trans-Arab Petroleum Pipeline 1365 AH-1370 AH 1946 AD - 1951 AD*, Vol. 14, Part 1
- The Hashemite Documents (2001); *Jordanian Clans - Legislation and Some Issues 1341 AH - 1371 AH / 1921 AD - 1951 AD*, vol. 16, Part 1, prepared by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt, Hind Abu al-Sha‘ar, and Bakr Khāzar, Mafrāq: Āl al-Bayt University.
- The Hashemite Documents (2002); *Decisions of the Bedouin Supervision Committee from Session (1-70) 1347 AH - 1348 AH / 1929 AD - 1930 AD*, Vol. 16, Part 2, prepared by

- Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt, Hind Abu al-Sha‘ar, and Bakr Khāzar, Mafrāq: Āl al-Bayt University.
- The Hashemite Documents (2014); *Tribal Judges in Jordan 1354 AH - 1369 AH / 1936 AD -1950 AD*, Vol. 17, supervised and prepared by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt and Hind Abu al-Sha‘ar, Amman: the Center for Documents and Manuscripts, University of Jordan.
- The Hashemite Documents (2018); *Public Budgets During the Era of the Emirate of Transjordan 1926-1940 AD*, Vol. 25, Part 1, supervised and prepared by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt and Hind Abu al-Sha‘ar, Amman: the Center for Documents and Manuscripts of the University of Jordan.
- The Hashemite Documents (2019); *Rains and Artesian Wells in the Emirate of Transjordan 1921-1946 AD*, Vol. 26, supervised and prepared by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt and Hind Abu al-Sha‘ar, Amman: the Center for Documents and Manuscripts of the University of Jordan.
- The Hashemite Documents (2019); *Public Works Department Staff (1927-1951 AD)*, Vol. 27, supervised and prepared by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt and Hind Abu al-Sha‘ar, Amman: the Center for Documents and Manuscripts, University of Jordan.
- The Hashemite Documents (2020); *Islamic Endowments in the Emirate and the Hashemite Kingdom of Jordan (1924 - 2020 AD)*, Vol. 29, Supervised and prepared by Muḥammad al-Bakhīt and Hind Abu al-Sha‘ar, Amman: the Documents and Manuscripts Center of the University of Jordan.
- The Hashemite Documents (2015); *Palestine 1367 AH / 1948 AD*, supervised by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt, prepared by Hind Abū al-Sha‘ar, Amman: the Center for Documents and Manuscripts, University of Jordan.
- The Hashemite Documents (1996); *The Hijaz Railway 1343 AH-1369 AH / 1925 - 1949 AD*, prepared by Muḥammad ‘Adnān al-Bakhīt, Hind Abū al-Sha‘ar, and Bakr Khāzar, Mafrāq: Āl al-Bayt University.
- The Institute for Palestine Studies (1968); “The Arab-Israeli Armistice Agreements, February-July 1949: United Nations Texts and Supplements”, The Institute for Palestine Studies.
- Jābir, Yahyā ‘Abd al-Ra’ūf (1988); *Encyclopedia of Jordanian and Palestinian Countries until the End of the Seventh Hijri Century*, Dār al-Lutūs.
- Maḥāfẓah, Muḥammad (1983); *Jordanian-Palestinian Relations 1939-1951*, Amman: Dār al-Furqān.
- al-Majāli, Bakr Khāzir (2014); *Crucial Details in the History of Jordan, a Reading in the Second Part of the Book Jordan in the Twentieth Century / 1958-1995 AD*.
- al-Mūsā, Sulaymān (1992); *British Documents 1946-1952 AD*, Amman: Jordan Press Foundation.
- al-Mūsā, Sulaymān (1999); *Studies in the History of Jordan*, Amman.
- New Orleans (1910); *Useful Travel in the New World and Commercial Guide*, Nājīb Ṭannūs ‘Abdo Trans., Egypt: no publisher
- Palestine Newspaper, (Jaffa), issue, 1592, 1948, issues 50, 53, 55, 90, 93, 94 in 1949, 136, 140, 146, 472 in 1950, and 4160 in 1951.
- ‘Ubaydāt, Maysūn (2008); “The Position of the Arab Countries on the Greater Syria Project”, *al-Manārah*, Vol. 15 ‘No, 1, al-Mafrāq: Āl al-Bayt University.